JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (4)
16–كانون الثاني–2023
https://jaspss.com

بحث بعنوان

دور الاجهزه الرقابيه الخارجيه في الحد من الفساد الإداري والمالي

ابتسام موسى علي المحاسنه

محاسب

بلدية النسيم

الملخص

كان الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على دور الجهات الرقابية في مكافحة الفساد الإداري والمالي المحلي ، كما تعتبر الهيئات الرقابية من أهم متطلبات الرقابة القوية. مسؤولية المواطنين والمجتمع المدني عن أداء الحكومة في مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعالج حرية تدفق المعلومات القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري لتجريم المكاسب غير المشروعة ، وتجريم الفساد الإداري في ظل الإدارة الإلكترونية للحكومة. توضيح مبادئ القانون الجنائي ، والقيود القانونية على حرية تبادل المعلومات ، والحلول المؤسسية لمكافحة الفساد الإداري ، وطرق مكافحة الفساد المالي ، والآليات المقترحة للحد من الفساد الإداري ، ودور هيئات الرقابة في الحد منها .

Abstract

The purpose of this study was to identify the role of oversight bodies in combating local administrative and financial corruption, and oversight bodies are considered one of the most important requirements for strong oversight. The responsibility of citizens and civil society for the government's performance in combating administrative and financial corruption. Freedom of information addresses laws related to combating administrative corruption to criminalize illegal gains, and criminalize administrative corruption under the government's electronic administration. Clarification of the principles of criminal law, legal restrictions on the freedom of information exchange, institutional solutions to combat administrative corruption, methods of combating financial corruption, proposed mechanisms to reduce administrative corruption, and the role of oversight bodies in reducing it.

المقدمة

مصطلح الفساد له معاني كثيرة، الفساد موجود في جميع القطاعات الحكومية والخاصة لأنه موجود في المنظمات حيث يكون لشخص واحد سيطرة أو احتكار للسلع أو الخدمات أو صانعي القرار ويحدد الأفراد الذين يتلقون الخدمات. هناك حرية أو تمرير البضائع أو القرارات من مجموعة إلى أخرى، وقد يشمل هذا المصطلح الفساد الإداري من عدة محاور.

1. يتم تمثيل الفساد السياسي من خلال الانحرافات عن نهج معين في أدبيات الكتلة أو الحزب أو التنظيم السياسي نتيجة الشعور بالخلود. توفير الوثائق لكتلة دولية أو إقليمية من الدول لسبب أو أكثر مثل الخيانة والتواطؤ والإهمال والإذعان والجهل والإكراه وما إلى ذلك.

2. الفساد الاداري يتعلق بالفساد التنظيمي وعلامات الانحرافات الادارية والوظيفية التي يصدرها الموظفون العموميون اثناء قيامهم بواجباتهم بالمخالفة للقوانين والانظمة. القدرة على الحصول على المكاسب والأرباح بوسائل غير مشروعة.

3. الفساد المالي ومظاهره والانحرافات المالية ومخالفات الأحكام والقواعد المعمول بها حاليا من قبل تنظيم (إدارة) الدولة وأجهزتها ومخالفات أنظمة وتوجيهات الإدارة المالية.

4. الفساد الأخلاقي يتمثل في الانحراف الأخلاقي وسلوك الأفراد والسلوك غير المنضبط بالدين أو التقاليد أو الأعراف الاجتماعية المقبولة.

إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد إلى اختلاف تطور مؤسسة الدولة. إما في بلدان العالم الثالث فإن لفساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مدياتها، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة. فالفساد قد ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي.

تم تقديم عدة تعريفات للفساد الإداري والمالي، منها:

بما أن هذا هو إساءة استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة، فإن هذا التعريف يشمل رشوة المسؤولين المحليين أو الوطنيين، أو السياسيين، بينما يتم استبعاد الرشوة من القطاع الخاص.

لتعريف منظمة الشفافية الدولية، فهي إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة؛ تُعرّف بأنها علاقة طويلة الأمد. المجموعات ذات الصلة بين الأفراد.

الفساد المالي والإداري بشكل عام هو الانحراف وعدم الالتزام بالقانون والنظام العام والآداب العامة من أجل تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأفراد أو مجموعات معينة.

مظاهر الفساد الإداري والمالي

ومن أبرز علامات الفساد الإداري:

عدم وجود مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد.

الخروج عن القانون.

التحيز والتمييز بين العاملين. تفشي البطالة وانعدام فرص العمل وتقريبا لا شيء. المحسوبية والواسطة.

انخفاض معدلات الرعاية الاجتماعية في الدولة.

الرشوة هي مقابل مدفوعات نقدية وخدمات مختلفة، حيث تنتشر الرشاوى والرسوم المباشرة في مقابل الأشخاص الذين يؤدون واجبات ووظائف رسمية.

أما بالنسبة للفساد المالي فهناك عدة ظواهر له :

إدارة المال العام وإدارته حسب الرغبات والمصالح الشخصية.

اختلاس المساعدة أو الأموال الداخلية أو الخارجية وإدارتها لتحقيق مكاسب شخصية. نحن لا نستثمر في تطوير العمل وتطويره في مختلف المجالات.

تزوير المستندات والمستندات والسندات والمستندات المختلفة التي تتهرب من دفع الضرائب وتثبت أنها ملزمة بدفع مبالغ معينة بدلاً من أداء مهام مختلفة للسلطات الضريبية.

تخصيص الأرض بطرق مختلفة.

أسباب الفساد الإداري

ظاهرة الفساد، وخاصة الفساد الإداري والمالي، ظاهرة عالمية عميقة الجذور متجذرة في مجموعة واسعة من الأبعاد التي يصعب تمييزها بسبب تداخل العوامل المختلفة، وشموليتها تختلف من مجتمع إلى آخر. اجتذبت

ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة اهتمام الباحثين في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع.

الفساد الإداري تأثير لا داعي له على القرارات العامة. تُعرِّف منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري بأنه "أي فعل من أفعال إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة للفرد أو للجماعة". على جميع مستويات الحكومات ومؤسساتها وهياكلها التنظيمية ، وهذه الظاهرة منتشرة في معظم دول العالم.

تشمل آليات الفساد إجراء المدفوعات (الرشاوى) وآلية (الرسوم). وكذلك بالحجز على (المال العام) والحصول على عمل مسبق للأطفال ووالدي الأزواج وأقارب الأجهزة العاملة.

يمكن أن يتنوع الفساد، بما في ذلك الفساد السياسي ، ويتعلق بجميع الانحرافات المالية وانتهاكات القواعد والأنظمة التي تنظم عمل النظام السياسي (المؤسسات السياسية) داخل الدولة. على الرغم من وجود اختلاف جوهري بين المجتمعات التي تتبنى أنظمتها السياسية الأساليب الديمقراطية وتزيد من المشاركة ، والبلدان التي يكون حكمها شموليًا وسلطويًا، إلا أن الفساد منتشر في كلا النوعين من الأنظمة. وتتمثل العوامل المشتركة في أنماط الحكم الفاسد (علامات الفساد السياسي هي حكم شمولي فاسد، فقدان الديمقراطية، فقدان المشاركة ، فساد الحكام، هيمنة الدولة على الاقتصاد، انتشار المحسوبية للعقيدة.

والفساد المالي المتمثل في مجموع الانحرافات المالية، ومخالفات الأنظمة واللوائح المالية المنظمة لتسيير الشؤون الإدارية والمالية في الدولة ومؤسساتها، ومخالفات تعليمات أجهزة الرقابة المالية مثل البنك المركزي. هيئة الرقابة المالية، وتختص بالتحقيق والرقابة على الحسابات والصناديق الحكومية، والمؤسسات والمؤسسات

العامة، والشركات، ويمكن النظر إلى علامات الفساد المالي على أنها، والانحرافات والمخالفات الإدارية أو الوظيفية أو التنظيمية الصادرة عن الموظفين العموميين في الدولة. مسار واجباتهم في الأنظمة التشريعية والقانونية والإدارية وأنظمة القيم الشخصية لواضعي السياسات والمشرعين. وبدلاً من ممارسة الضغط للمراجعة والتحديث المستمر، اغتنم الفرص لاستغلال الثغرات. القبول والامتناع عن العمل، الكسل / التراخي، عدم تحمل المسؤولية، تسريب الأسرار المهنية ، إلخ. ، والتخلي عن العمل الجماعي.

الفرق بين الفساد المالي والفساد الاداري

لا تختلف كثيرًا عن بعضها البعض إلا أن إحداها تحتوي على المزيد من الصور والأساليب.

وباختصار ، فإن الفساد الإداري هو أي فعل غير مشروع يقوم به موظف عام أثناء قيامه بواجبات عامة، ويهدف إلى تحقيق مكاسب أو ربح شخصي على حساب المصلحة العامة، ويخضع هذا الفعل للسرية والاجتهاد التام.

من بين أشكال الفساد الإداري التزوير، والمحسوبية، والغدر بالمال العام، والاحتيال، وتزوير فواتير الشراء أو عمل فواتير مزيفة، ومنح العطاءات المتفق عليها مسبقًا لشركات معينة، وقرابة القرارات، لديك عملية شراء من مؤسسة أو شركة الشركات المصنعة، وإساءة استخدام السلطة العامة واستخدامها لتحقيق مكاسب شخصية، وبيع أو تسريب أسئلة الامتحان، وتوظيف أفراد غير مؤهلين لشغل مناصب شاغرة أو قيادية، والمحسوبية، والمحسوبية، وأي شكل من أشكال كسل العمل، وتجاهل الممتلكات العامة، وتوزيع الدخل القومي.

حول الفساد المالي: يقصد به جميع المعاملات المالية والاقتصادية التي تخالف القانون وتعتدي على المال العام بشتى الطرق على سبيل المثال:

الرسوم الوهمية: نوع من الرشوة والاختلاس والسرقة والاحتيال والرشوة وفقدان الحقوق والكسب والاحتكار.

المماطلة في ممارسة حقوقهم متى أمكنهم ذلك ، والإدلاء بشهادة زور للمساعدة في إنفاق أموال الناس بشكل غير عادل.

دور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد المالي ولإداري

يجب أن تاتزم أجهزة الرقابة بالمبادئ الأساسية التي تساهم في المراقبة الفعالة وقمع الفساد ، بما في ذلك الاستقلال التنظيمي والمالي والإداري لأعلى سلطة إشرافية مالية واستقلالية أعلى سلطة رقابية مالية يكون لها دور رئيسي وهام إذا كانت تحتوي على العناصر الصحيحة مثل تفويض صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة وأعضائها ومنح هذه الهيئات كامل الصلاحيات وحرية التصرف في الأداء الكامل لواجباتها، وتوافر الموارد البشرية والمادية والمالية الكافية، والحرية المالية في تحديد محتوى التقارير الإدارية، وتوقيتها، ومراقبة الإصدار والتوزيع ، والوصول غير المقيد إلى المعلومات والبيانات أثناء عملية التدقيق، ويسهم ذلك في بناء القدرات وتوافر العناصر الأساسية التي تمكن الالتزام بالمعايير ومعايير الجودة، وتعزيز معايير السلوك، ووضع قواعد السلوك المهني للخدمات العامة، وتبادل الخبرات، وتبادل المعرفة مع الهيئات الإشرافية المالية العليا المناظرة، ووضع معايير جديدة وتطبيق "مدونة السلوك المهني" الصادرة عن مؤشرات الإنتوساي للاحتيال والاحتيال وطرق رصد الاحتيال. تعزيز استقلالية ديوان المحاسبة ، وتحديث وتنشيط القوانين

الرقابية ، ومواكبة التقدم المستمر في المجالات المالية ، والإدارة ، والاقتصاد ، ومعالجة أوجه القصور فيها لتحقيق الاستخدام السليم للمعلومات العامة ويجب تحديث وصيانة الضوابط الداخلية وأنظمة الرقابة الداخلية.

طرق معالجة الفساد الإداري والمالي

تعد جميع أشكال الفساد السياسي والمالي والإداري المنغص الأول للنزاهة والشفافية اللتين تعدان الضمان الحقيقي لعملية بناء الاقتصاد الوطني ويقع على عاتق الدولة مسؤولية إطلاع المواطنين بصورة مستمرة على سير عمليات الإدارة العامة، لذا ينبغي أن يرافق نشاط المرافق العامة شفافية عالية تمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والجهات المختصة من الإطلاع على الحقائق المتعلقة بالمسائل الإدارية والمالية لكي يكون بالإمكان مساءلة ومحاسبة المسئولين في حال وجود تقصير في العمل أو عمليات فساد تقود إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني.

والعلاقة بين الشفافية والفساد المالي والإداري علاقة عكسية فكلما نضجت وسائل الشفافية وأخذت دورها في المجالات كافة ارتفعت إمكانية محاربة ومواجهة الفساد والقضاء عليه والتقليل من آثاره المدمرة، حيث يستمد الفساد قوته من الغموض وعدم الوضوح اللذين يكتنفان إدارة الأموال العامة:

1- تنشيط وإعمال السياسات الضرورية لاجتثاث الفساد الإداري بوصفه ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية.

2– تدوير الموظفين والمسئولين بشك مستمر لضمان عدم السماح لبناء بؤر فساد إداري على هيئة عصابات منظمة يكون من الصعب بعد استفحالها القضاء عليها، فبقاء المسؤول الإداري فترة طويلة في موقعه يتسبب في تفشي الفساد ويقود إلى بناء شبكات فساد إداري تكون بمثابة سرطان في جسد الدولة.

3 – تشجيع العاملين داخل دوائر الدولة على تقديم ما يتوافر لديهم من معلومات متعلقة بعمليات مشبوهة قد تشكل جرائم فساد مالي وإداري.

4 –رفع الأجور والرواتب للعاملين في الدولة لضمان توفير الحد الأدنى من الرفاهية التي تمنعهم من الانجرار إلى مزالق الفساد المالي والإداري، وتضمن عدم ترك الكوادر الكفوءة والنزيهة لمؤسسات الدولة لمصلحة القطاع الخاص، فيبقي في الإدارة العامة الموظفين غير الأكفاء فتتراجع الإنتاجية ويكرس الروتين ويبدأ الفساد المالي والإداري بالظهور.

5 –توعية المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وبخطورة الفساد المالي والإداري لضمان تعاونهم في القضاء عليه.

6– تشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد المالي والإداري لتشكيل منظومة ردع خاص وعام لكل من تسول له نفسه الانزلاق في هذا المنزلق الخطير.

7– تفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات العامة وتوليها صلاحيات واسعة لمحاسبة المقصرين والمهملين، وملاحقة مرتكبي الفساد المالي والإداري.

8–الاستعلام بشكل دوري عن مصادر الثروة لدى المسئولين لضمان عدم تكدس الأموال المتحصلة من عمليات الفساد المالي والإداري لديهم.

9– ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح المالي والإداري ومكافحة الفساد.

10– الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الساعية إلى محاربة مظاهر الفساد المالي والإداري حيث يكون بالإمكان الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والعمل سوية على عدم السماح لمرتكبي جرائم الفساد من الفرار إلى خارج بلدانهم وضمان استرجاع المبالغ المنهوبة.

11– استخدام أساليب الحكومة الالكترونية لتقليل احتكاك المواطن بالموظف العام وما

قد ينجم عنه من إغراءات بتسهيل الإجراءات مقابل مبالغ مالية معينة.

آثار الفساد ومخاطره

يعتقد العالم أجمع أن آفة الفساد بأشكاله المتعددة هي أكبر عقبة أمام كل محاولات التقدم ، وتقوض جميع ركائز التنمية ، وتزيد من آثار ومخاطر الفساد ، موثوقة ومحترمة. أكثر فتكًا من العيوب الأخرى ، دورها التدميري لا يقتصر فقط على جانب واحد من جوانب الحياة ، بل يستثني الآخر ، بل يمتد أيضًا إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفاعلة ومؤثرة.

على الصعيد الاقتصادي ، يتسبب الفساد في:

حجر عثرة أمام النمو الاقتصادي يقضي على جميع أهداف خطط التنمية طويلة الأجل وقصيرة المدى.

إهدار الموارد الوطنية، أو على الأقل إساءة استخدامها بطرق لا تؤدي إلى الفوائد المرجوة من الاستخدام الأمثل.

هروب من الاستثمار محليا ودوليا بسبب نقص الحوافز.

إنه ينتهك العدالة التوزيعية للدخل والموارد ، ويضعف الكفاءة الاقتصادية ، ويوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

تقويض الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم باستخدام الوسائل الاحتيالية والتحايل على القوانين النافذة.

التأثير السلبي للإنفاق العام الضعيف على الموارد الوطنية من خلال إهدار الموارد الوطنية على المشاريع الكبرى بحيث تفشل القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والخدمات في الاستفادة من هذه الموارد.

انخفاض كفاءة الاستثمار العام وانخفاض مستويات جودة البنية التحتية العامة بسبب دفع الرشاوى في تجاهل للمواصفات القياسية المطلوبة.

على الصعيد السياسي ، يتسبب الفساد في:

ويشوه الدور المتوقع أن تلعبه الحكومة في تطبيق السياسات العامة للدولة وتحقيق أهداف خططها التنموية.

انهيار القوانين والمؤسسات وفقدان هيبتها يفتقر إلى الثقة الشخصية بها.

يقوض كل جهود الإصلاح التي تعزز الديمقراطية وتزعزع الاستقرار السياسي.

إن حرمان الأشخاص المؤهلين وذوي الأهلية من مناصب قيادية يزيد من حالة الاستياء الشخصي والنفور من التعاون مع مؤسسات الدولة.

إعاقة وتقويض كافة أشكال الرقابة على أنشطة الحكومة والقطاع الخاص.

على المستوى الاجتماعي يسبب الفساد:

انتشار الكراهية بين الطبقات والفئات الاجتماعية نتيجة انهيار البنى الاجتماعية وانعدام العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

التأثير المباشر وغير المباشر للتأثير الاقتصادي والسياسي للفساد على الاستقرار الأمني والسلم الاجتماعي.

المراجع

Zain, Lutfi Muhammad, and Hasnizam Hashim. "الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسة الدولة." (2021).

العياشي, ز., زرزار, غياد, & كريمة. (2019). المنهاج النبوي في محاربة الفساد الاداري والمالي. المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية, 3(9), 1-18.

عاتي, & يمينة. (2018). الفساد الإداري و المالي مفاهيمه، أسبابه و أشكاله و أثاره على التنمية الاقتصادية.

الدكتورة بوراس بودالية. (2022). آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي (Doctoral dissertation).

عدنان حميد مشجل. (2015). استراتيجيات الوقاية ومكافحة الفساد الإداري والمالي. Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences, 1(20).

م. م. أنور عباس ناصر. "دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والاداري." AL-dananeer (2018) 1.13.

جيدل, & بلخير. الأليات الإدارية و الرقابية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر (Master's thesis).